نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

السنة ٤٦
العدد ١١
نوفمبر
٢٠٢٠

أوابك

www.oapecorg.org

الهيدروجين الأزرق...

نافذة لدعم الطلب على الغاز وتقليل انبعاثات الكربون

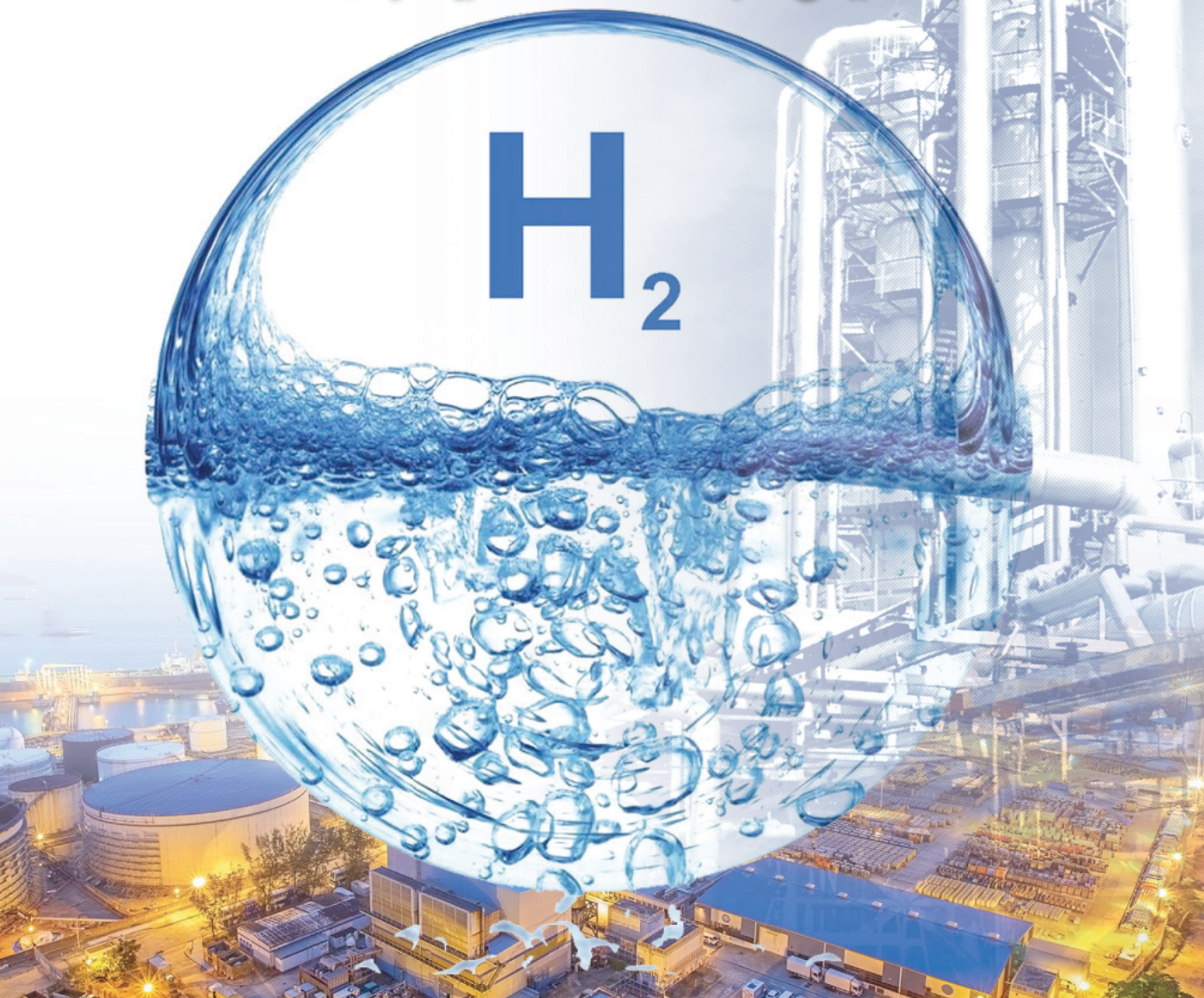

المحتويات

غلاف العدد

تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)
ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار
للمؤسسات: 15 دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالدولار

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولارا أمريكيا
للمؤسسات: 60 دولارا أمريكيا

توجه طلبات الاشتراك إلى:
قسم التوزيع – إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 – دولة الكويت
هاتف: **24959724** (965+)
فاكس: **24959755** (965+)

البريد الإلكتروني:
distribute@oapecorg.org
موقع المنظمة :
www.oapecorg.org

@OAPEC1 OAPEC1
OAPEC Oapec Oapec

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.

في هذا العدد

أنشطة المنظمة 6
التطورات البترولية 20
ملحق الجداول 23
الجائزة العلمية 31

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.

تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاما لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

8
الاجتماع الـ 157 للمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك

10
الاجتماع التاسع عشر للخبراء حول بحث إمكانيات استثمار الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء

• الشركات المنبثقة:

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.

أجهزة المنظمة

تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:

- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري ، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعا.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقا للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

الهيدروجين الأزرق... نافذة لدعم الطلب على الغاز وتقليل انبعاثات الكربون

حاز موضوع استخدام الهيدروجين كبديل للطاقة على اهتمام بالغ في الآونة الأخيرة، وذلك في ضوء التشـريعات والإجـراءات الدولية الرامية نحو نزع الكربون من منظومة الطاقـة العالمية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحد من ظاهرة تغير المناخ. حيث يمكن اسـتخدام الهيدروجين كوقود في قطـاع النقل وفي القطاع السـكني والقطاع الصـناعي، عـلاوة على إمكانية اسـتخدامه في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

ولا يوجد الهيدروجين في الطبيعة كعنصر حر، بل يلزم انتاجه من مصادر أخرى ومن ثم نقله وتخزينه قبل تحويله إلى كهرباء أو طاقة حرارية أو اسـتخدامه كمادة خام في الصـناعة. ولا يعد انتاج واستخدام الهيدروجيـن أمـراً جديداً، بل على العكس فقد تم إنتاج الهيدروجين واسـتخدامه بكميات ضـخمة منذ عدة سنوات، إلا أن تناول موضوع الهيدروجين من منظور استخدامه "كمصدر للطاقة" هو قضية حديثة اكتسبت زخماً متزايداً في الآونة الأخيرة.

وهنـاك عـدة طرق لإنتاج الهيدروجين، يسـتخدم فيها الغـاز الطبيعي، إلا أن هذه الطرق يصـاحبها إطلاق انبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، ولذا يطلق على الهيدروجين المنتج بهذه الطريقة "الهيدروجين الرمـادي". ويمكـن التخلص مـن تلك الانبعاثات عبر تطبيق تقنية اصـطياد واحتجـاز الكربون (CCS) ويطلق عليه في هذه الحالة اسـم "الهيدروجين الأزرق». كما يمكن إنتاج الهيدروجين من عملية التحليل الكهربائي للماء، وإذا كانت الكهرباء المستخدمة في تلك العملية مولدة من مصادر طاقة متجددة كالرياح والطاقة الشمسـية، فيعد الهيدروجين في تلك الحالة « هيدروجين أخضـر» ولا ينتج عنه بطبيعة الحال أية انبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.

ويعد الغاز الطبيعي المصـدر المهيمن لإنتاج الهيدروجين عالمياً، حيث يشـكل وحده نحو 95% من إنتاجه في الوقت الراهن. ويسـتخدم الإنتاج الحالي من الهيدروجين في صـناعة الأسـمدة والكيماويات بشكل أساسي، وفي داخل مصافي التكرير.

من جهتها تتابع الأمانة العامة لمنظمة أوابك وباهتمام بالغ التطورات الدولية نحو التحول لاستخدام الهيدروجين كوقود للمسـتقبل، والمبادرات والسياسـات التي أعلنتها عدة دول وهيئات دولية التي تتناول الرؤى حول الدور المستقبلي الذي سيساهم فيه الهيدروجين في خلق منظومة طاقة منخفضة الكربون. حيث تحرص الأمانة العامة على المشاركة في الندوات الإقليمية، وفي اجتماعات خبراء الغاز في الأمم المتحـدة المثارة حول هذا الموضـوع الهام لرصـد تلك التطورات عن كثب، حيث قامـت مؤخراً بإعداد

تقريــر تنــاول أحــدث التطورات الدولية في مجال الهيدروجين من خلال مشــاركتها في الدورة الســابعة لمجموعة خبراء الغاز في الأمم المتحدة في جنيف 22-25 أيلول/سبتمبر 2020، أبرزها الاستراتيجية الأوروبيــة للهيدروجين التي أعلنتها المفوضــية الأوروبية في تموز/يوليو 2020، والوثيقة الصــادرة عن الأمم المتحدة بعنوان « الهيدروجين-حل مبتكر لحياد الكربون» والتي تدعو إلى اســتغلال البنية التحتية القائمة للغاز الطبيعي في اقتصاد الهيدروجين، وقد تم نشر التقرير على الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الانترنت.

وتولــي الأمانة العامة لمنظمة أوابك اهتماماً باســتخدام الهيدروجيــن الأزرق الذي يعتمد على الغاز الطبيعي مع تطبيق تقنية اصــطياد وتخزين الكربون بما يحقق مصــالح الدول الأعضاء، وتبرز مزاياه في مقابل الاســتراتيجيات التي تدعم اســتخدام الهيدروجين الأخضــر المعتمد على الطاقة المتجددة. ومن تلك المزايا على ســبيل المثال لا الحصــر، انخفاض التكلفة التي تبلغ في المتوســط 1.5 يورو لكل كجم، وإذا ما تم تطبيق تقنية اصطياد وتخزين الكربون للتخلص من الانبعاثات الناتجة أثناء إنتاج الهيدروجين مــن الغاز، قد تصــل التكلفــة الإجمالية إلى 3.5-5 يورو لــكل كجم، وهي أقل بالمقارنة مــع تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضــر الذي تصــل تكلفته إنتاجه إلى أعلى من 6 يورو لكل كجم. ولا شــك أن توافر الغاز الطبيعي عالمياً بأســعار معقولة في ضــوء الوفرة الحالية من الإمدادات يعطي له ميزة تنافســية مقارنة بأنواع الهيدروجين الأخرى، ويشــجع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي. كما أن استمرار تطوير تقنية اصــطياد وتخزين الكربون من خلال دعم وتمويل البحث والتطوير، قد يســهم أيضــاً في خفض تكلفتها، ومن ثم يمكن بناء سوق تجاري للهيدروجين بأسعار تنافسية.

ولاشــك أن الهيدروجيــن الأزرق ســيحقق متطلبات المبــادرات الدولية الرامية نحــو خفض انبعاثات غــازات الاحتباســ الحراري وبتكلفة اقتصــادية أقل من الهيدروجين الأخضــر الذي تدعمه السياســات الأوروبية بوضوح.

إن الأمانــة العامــة لمنظمة أوابك تســعى دوماً نحو الوقوف على أبرز التطورات التي يشــهدها قطاع الطاقة العالمي، والخطط والاســتراتيجيات التي تتبناها الدول والمؤسســات الدولية للتوسع في مصادر الطاقة المتجددة، وما لهذه الخطط من تداعيات على صناعة النفط والغاز، ومن ثم طرح رؤيتها التي من شــأنها دعم مصالح الدول الأعضاء لتحقيق المنفعة المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة والمساهمة في بناء مستقبل مستدام للطاقة.

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في ذمة الله

ودعت **مملكــة البحرين صاحب السمــو الملكي الأمير خليفة بن سلمــان آل خليفة، رحمه الله،** وذلك بعد عقود من العطاء، ساهم خلالها في تعزيز المكانة المتميزة لمملكة البحرين على الصعيدين العربي والدولي كشــريك في ترســيخ قيم السلام والتســامح والود بين الأمم والشعوب والحضارات، فاستحق حب وتقدير أبناء شعبه، وتكريم قادة وزعماء دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية.

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رحمه الله، عرفته المملكة رمزًا وطنيًا مخلصًا بتوليه أول مناصبه التنفيذية في مارس 1953، وصولاً إلى تولي سموه منصب رئيس الوزراء في مملكة البحرين منذ عام 1971، واكتســب الأمير الإنســان خليفة بن ســلمان، رحمه الله، مكانة مرموقــة فــي مختلف المحافــل الإقليمية والدولية تقديــرًا لدوره المخلص وتفانيــه في خدمة وطنه وأبناء شعبه، وتعزيز منجزاته التنموية والحضارية الشاملة، واعترافًا بقيمته وخبراته الكبيرة وحنكته السياســية ونهجــه المعتدل ورؤيتــه الثاقبة في الحرص على توثيق روابــط الأخوة الخليجية والعربية والإســلامية، والتزامه بنصــرة قضــايا أمته، وتوثيق العلاقات الدولية على أســس من الود والتسامح والاحتــرام المتبــادل، ونبذ الفرقة والكراهية والصــراعات، وترســيخ قيم الحرية والعدالة والســلام والتضامن الإنساني، والشراكة الدولية في دعم التنمية المستدامة.

مــن جانبه بعث **سعادة الأمين العام لمنظمة الأوابك، السيد/ علي سبت بن سبت،** ببرقيات تعزية إلى القيادة السياسية في مملكة البحرين، أعرب فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لوفاة الفقيد، داعياً المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم ذويه والشعب البحريني الصبر والسلوان.

الأمانة العامة لمنظمة أوابك عقدت مجموعة من الاجتماعات التنسيقية للدول الأعضاء

عبر تقنية الاتصال المرئي (zoom)

تنفيـذاً لخطة عمل الأمانة العامة لمنظمـة أوابك لعام 2020، عقدت الأمانة العامة خلال شهر أكتوبر 2020، مجموعـة مـن الاجتماعات التنسيقية عبر تقنيـة (zoom)، وذلك بهدف التباحث بين دولهـا الأعضاء بشأن بعض المواضيع ذات الصلة بأعمال وأنشطة المنظمة، ولمناقشة التطورات الجارية في الصناعة البترولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ما يلي نبذة عن تلك الاجتماعات:

الاجتماع الـ 157 للمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك

عقد المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه الـ157، عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom) يوم 24 أكتوبر 2020، برئاسة سعادة الدكتور مجلد ميلود، ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المكتب التنفيذي للمنظمة، التي لها رئاسة الدورة الحالية لعام 2020.

افتتح الاجتماع رئيس المكتب التنفيذي، بكلمة رحب فيها بأصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء في الاجتماع، وبالأمين العام للمنظمة، وأبدى شكره وتقديره للأمانة العامة على التحضير الجيد لهذا الاجتماع.

ثم ألقى **سعادة الأستاذ/ علي سبت بن سبت، الأمين العام للمنظمة**، كلمة رحب فيها بالمشاركين، ومعرباً عن شكره وتقديره للدول الأعضاء في المنظمة على دعمها المعهود والمستمر للأمانة العامة، كما أشاد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الدول الأعضاء لمواصلة أعمالها في الصناعة البترولية في ظل الظروف الصحية الحالية التي تجتاح دول العالم بأسره، في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

بعد ذلك تم مناقشة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومن بينها مشروع الميزانية التقديرية للمنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2021، حيث أصدر الاجتماع توصية بالموافقة على الميزانية على أن تعرض أمام الاجتماع القادم لمجلس وزراء المنظمة، كما استعرض الاجتماع تقرير الأمانة العامة بشأن المقترحات المتعلقة بتفعيل وتطوير نشاط المنظمة، وموضوع جائزة الأوابك العلمية لعام 2020، واتخذ التوصيات اللازمة بشأنها.

واختتم المكتب التنفيذي اجتماعه معرباً عن شكره للأمانة العامة للمنظمة على جهودها في عقد هذا الاجتماع، متمنياً المزيد من النجاح لأعمال المنظمة.

الاجتماع التنسيقي الثاني لمسؤولي معاهد ومراكز بحوث البترول في الدول الأعضاء»

عُقد الاجتماع التنسيقي الثاني لمسؤولي معاهد ومراكز بحوث البترول في الدول الأعضاء في المنظمة على منصة الاتصال المرئي Zoom بتاريخ 13 أكتوبر 2020 بمشاركة 20 مختصاً من الدول الأعضاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية، وجمهورية العراق، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، علاوة على مشاركي الأمانة العامة.

افتتح الاجتماع **سعادة الأستاذ علي سبت بن سبت الأمين العام للمنظمة**، حيث رحب بالمشاركين، وأشار إلى أن الاجتماع يهدف إلى بحث أطر التعاون الممكنة بين معاهد ومراكز بحوث البترول في الدول الأعضاء في المنظمة، وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي. وأشار إلى أهمية دور البحث العلمي في مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترض الصناعة البترولية في الدول الأعضاء، والناتجة عن تراجع أسعار النفط، والمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية، وانخفاض الطلب على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا، وأكد على ضرورة تضافر الجهود للبحث عن الحلول المناسبة لمواجهة تلك التحديات.

وفي **ختام كلمته** تقدم بالشكر إلى معالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء على ما قدموه من دعم لعقد هذا الاجتماع، من خلال ترشيح نخبة من المشاركين، من ذوي الخبرات المتميزة، وتمنى للمشاركين التوفيق والنجاح في تحقيق أهداف الاجتماع من تبادل للخبرات ودعم لجهود مواجهة التحديات الراهنة في صناعة النفط والغاز وبما يعود بالنفع والفائدة على الدول الأعضاء.

بعد ذلك قام **الدكتور سمير القرعيش**، مدير إدارة الشؤون الفنية في المنظمة بتقديم ورقة الأمانة العامة، استعرض فيها لمحة عن أنشطة المنظمة في مجال البحث العلمي من خلال المركز العربي لدراسات الطاقة، والإصدارات والمنشورات التي تصدرها المنظمة، وجائزة أوابك للبحث العلمي. ثم تناول أهمية دور البحث العلمي، وأهم الفرص التي يمكن أن تساهم في تطوير الصناعة البترولية في الدول الأعضاء في المنظمة. واختتم حديثه بمناقشة التوصيات التي توصل إليها المشاركون في الاجتماع التنسيقي الأول مشيراً إلى ضرورة تكثيف الجهود لمتابعة واستكمال وضعها موضع التنفيذ.

بعد ذلك قدم المشاركون عروضا شملت نبذة عن أنشطة البحث العلمي في دولهم وأهم الصعوبات التي تعترض وتيرة العمل والخطط المستقبلية لتطوير الأداء، وتوصلوا إلى بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز التعاون بين مراكز ومعاهد أبحاث البترول في الدول الأعضاء في المنظمة.

في الختام أعرب **الأمين العام للمنظمة** عن تقديره لما طرحه المشاركون من أفكار، كما أكد على أن الأمانة العامة ستبذل كافة الجهود الممكنة لتنفيذ التوصيات التي تم التوصل إليها تنفيذاً لتوجيهات المجلس الوزاري والمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك بشأن تطوير أداء المنظمة وتفعيل دورها الذي أنشئت من أجله في إطار تعزيز العمل العربي المشترك.

الاجتماع التاسع عشر للخبراء حول بحث إمكانيات استثمار الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء

عقد الاجتماع التاسع عشر للخبراء حول بحث إمكانيات استثمار الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء ، يوم 20 أكتوبر 2020، حول بحث إمكانيات التعاون في مجال استثمار الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء، عبر تقنية الاتصال المرئي(Zoom) وقد شارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء والمتخصصين في صناعة الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى فريق الأمانة العامة لمنظمة اوابك.

وذكر **الأمين العام** في كلمة له في افتتاح الاجتماع، ان اجتماع هذا العام يعقد في ظل الغموض الذي يكتنف الوضع الاقتصادي العالمي، والتباطؤ الحاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصادات العالم بسبب الاجراءات الاحترازيةِ نتيجة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتداعيات ذلك على قطاع الطاقة. وأضاف قائلاً «ويبدو من خلال النظر إلى نمط استهلاك الطاقة والتوقعات المستقبلية أن تعافي الوضع الاقتصادي العالمي بالكامل وعودته إلى معدلاتِ نموهِ السابقةِ قد يكون طويلاً، ويصعبُ التكهنُ بذلك».

وأكد الأمين العام، على حرصِ الأمانةِ العامة للمنظمة على المتابعة الدورية للتطوراتِ والمستجداتِ في السوق العالميةِ للنفطِ والغاز، وفي هذا الصدد فقد أصدرت الأمانة العامة مؤخراً التقرير الدوري الأول حول تطورات صناعة الغاز الطبيعي المسال، والذي تضمن تداعيات جائحة فيروس كورونا على قطاع الغاز الطبيعي المسال.

الجديـر بالذكر ان الأمانة العامة لمنظمة أوابك قد دأبت علـى تنظيم الاجتمـاع السـنوي لخبراء الغـاز على مدار أكثـر من عقديـن، ويهدف الاجتمـاع إلى تعزيـز التعاون وتبـادل المعلومـات، وتوثيـق العلاقات بيـن العاملين في قطـاع صـناعة الغـاز الطبيعي فـي الدول الأعضـاء في المنظمة. كما يتم خـلال الاجتماع مراجعةَ التطوراتِ في صـناعة الغـازِ الطبيعي في الدولِ الأعضـاءِ خلال الفترةِ بين الاجتماعين، الثامن عشـر والتاسـع عشر بغية تلمس إمكانيـات التعاون بين الدول الأعضـاء فـي هذا المجال، وما تم خلال تلك الفترة من تطورات.

وتقدم **الأمين العام** بالشكر إلى وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضـاء على دعمهم الدائم للندوات والاجتماعات التي تعقدها المنظمة، وذلك من خلال ترشـيح المشاركين من ذوي الخبرة المتميزة.

وقد استهل الاجتماع بتقديم ورقة الأمانة العامة لمنظمة أوابك بعنوان **"متابعة تطورات صناعة الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً"**، والتي أظهرت ان الاحتياطـي العالمي من الغاز الطبيعـي بلغ فـي نهاية عام 2019، نحـو 7،019 تريليون قـدم مكعب، وتبلـغ احتياطيات الـدول العربية نحو 1925 تريليون قدم مكعب، وهو ما يمثل نحو 27.4% من اجمالي الاحتياطي العالمي. وقد بلغت صـادرات الدول العربية في عام 2019 من الغاز 19.7 مليار قدم مكعب/اليوم، بتراجع قدره 1 مليار قدم مكعب/اليوم عن عام 2018. وأوضـحت الورقة ان صـادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي تشكل حوالي 16% من اجمالي تجارة الغاز الطبيعي العالمية في عام 2019.

وأوضـحت الورقـة ان حجـم التجـارة العالميـة للغاز الطبيعي (عبر الأنابيب + الغاز الطبيعي المسـال)، قد بلغ في عام 2019 نحـو 124.5 مليار قدم مكعب/اليوم، تلبي نحـو 32.7% مـن اجمالي الطلب العالمـي على الغاز، اما الباقي فيستهلك محلياً في مناطق انتاجه. كما أوضحت ان التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال تمثل أكثر من الثلث (47 مليار قدم مكعب/ اليوم) بنسـبة 37.7% من اجمالي التجـارة العالمية وحصـتها فـي تنام ملحـوظ، بينما تمثل تجـارة الغـاز عبر خطوط الأنابيب أقل مـن الثلثين (77.5 مليـار قـدم مكعب/ اليـوم) بنسـبة 62.3% مـن اجمالي التجارة العالمية.

كما استعرضت الورقة تأثيـرات جائحة كورونا (كوفيد - 19) علـى السوق العالمي للغـاز الطبيعي المسال، وقد لخصتها بما يلي:

- تراجع أسـعار الغاز الطبيعي المسـال في السـوق الفوري وطويل الأمد إلى مستويات تاريخية.
- الغـاء العديد من الشـحنات المعدة للتصـدير من عدة مناطق وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.
- ارجـاء اتخـاذ قرار الاسـتثمار النهائـي في بعض المشاريع الجديدة.

وأوضـحت الورقة أن صـادرات الغاز الطبيعي المسال مـن الدول العربية خلال النصـف الأول من عام 2020 لم تتأثر بشـكل كبير بسـبب جائحـة كورونا، ويعـود ذلك في المقـام الأول إلى طبيعة التعاقدات بين الشـركات الوطنية العربية وعملائها في الأسـواق الأوروبية والآسـيوية، حيث تعـد الـدول العربية المـورد الرئيسـي طويل الأمـد لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق.

بعـد ذلك قام المشـاركون في الاجتمـاع بتقديم أوراق العمـل التي تناولـت تطورات صـناعة الغـاز الطبيعي في دولهـم، والخطط والاسـتثمارات المسـتقبلية الرامية نحو تلبية الطلب المحلي المتنامي على الغاز، والإيفاء بمتطلبات التصدير.

كما شـاركت الشـركة العربية للاسـتثمارات البترولية (أبيكـورب) بورقة عن آفاق الاسـتثمارات فـي مجال الغاز الطبيعـي والبتروكيمياويـات في منطقة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا.

وفـي ختـام الاجتمـاع، ناقـش المشـاركون بعض الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تطوير صناعة الغاز الطبيعي في إطار العمل العربي المشترك، من أبرزها:

- التأكيد على أهمية قطاع الغاز الطبيعي واسـتمرار ضخ الاستثمارات في أنشطة البحث والاستكشاف، وتطويـر موارد الغاز المكتشـفة، وزيـادة الاهتمام بمصادر الغاز غير التقليدية.
- مشـاركة الـدول الأعضـاء فـي النـدوات وورش العمـل التي تعقدها الأمانـة العامة لمنظمة أوابك حـول أبرز التطورات التي تشـهدها صـناعة الغاز الطبيعي عالمياً، لاطلاعهم على كافة المستجدات والسياسات الجديدة المتعلقة بهذا القطاع الحيوي، وما لذلك من انعكاسات على الدول الأعضاء.

الاجتماع التاسع والأربعين للشركات العربية المنبثقة عن المنظمة

عقد الاجتماع السنوي التاسع والأربعين للشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، يوم الأحد 18 أكتوبر 2020، عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom). وقد ترأس الاجتماع الأمين العام لمنظمة أوابك، السيد/ علي سبت بن سبت، وشارك في الاجتماع مجموعة من رؤساء مجالس الإدارات والمدراء العامون في الشركات المنبثقة عن المنظمة.

وذكر **السيد/ علي سبت بن سبت**، في تصريح صحفي، ان هذا الاجتماع السنوي يأتي ضمن خطة العمل السنوية للأمانة العامة للمنظمة لعام 2020، وتنفيذاً لتوجيهات مجلس وزراء المنظمة بشأن زيادة الجهود الرامية لزيادة التعاون والتنسيق بين الشركات العربية المنبثقة، في ظل التحديات الراهنة التي تمر بها الصناعة البترولية العربية نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-19)، وانعكاساتها السلبية على الصناعة البترولية وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

وأضاف انه تم خلال الاجتماع استعراض أنشطة الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة خلال عام 2019 والنصف الأول من عام 2020، والتعرف على الصعوبات التي تواجه الشركات وطرق تذليلها وإيجاد الحلول المناسبة قدر الإمكان وبحث المجالات الممكنة للتنسيق فيما بين الشركات المنبثقة العاملة، تمهيداً لقيام الأمانة العامة للمنظمة بإعداد التقرير السنوي للشركات الذي سيعرض خلال الاجتماع القادم لمجلس وزراء المنظمة.

يشار إلى أن الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة هي:

أ - الشركة العربية البحرية لنقل البترول ومقرها في دولة الكويت

ب - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) ومقرها في مملكة البحرين

ج - الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) ومقرها في المملكة العربية السعودية

د - الشركة العربية للخدمات البترولية ومقرها في دولة ليبيا

وقد انبثق عنها الشركات التالية:

- الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك) ومقرها في دولة ليبيا
- الشركة العربية لجس الآبار (أولكو) ومقرها في جمهورية العراق
- الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي ومقرها في دولة ليبيا

الاجتماع التنسيقي السابع والعشرون لخبراء البيئة وتغير المناخ في الدول الأعضاء

عقد **الاجتماع التنسيقي السابع والعشرون لخبراء البيئة وتغير المناخ في الدول الأعضاء**، يومي 1-2 نوفمبر 2020 برئاسة **سعادة الأمين العام الاستاذ / علي سبت بن سبت**، وهدف الاجتماع إلى تدارس بعض المواضيع والقضايا التي تتطلب تنسيقاً بين الدول الأعضاء في منظمة أوابك بشأن قضايا البيئة والتغير المناخي، الأمر الذي يساهم في محافظة الدول الأعضاء في منظمة أوابك على مصالحها في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتنسيق المواقف لمؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ.

شارك في الاجتماع مجموعة من خبراء البيئة وتغير المناخ في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشاركة خبراء من جامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد خرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات من بينها:

- تنظيم ورش العمل لتأهيل المفوضين العرب حول قضايا تغير المناخ.
- عقد فعالية حول موضوع (الاقتصاد الدائري للكربون) خلال اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ القادم في مدينة غلاسكو.
- التنسيق مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO)

صدور تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعين لعام 2019

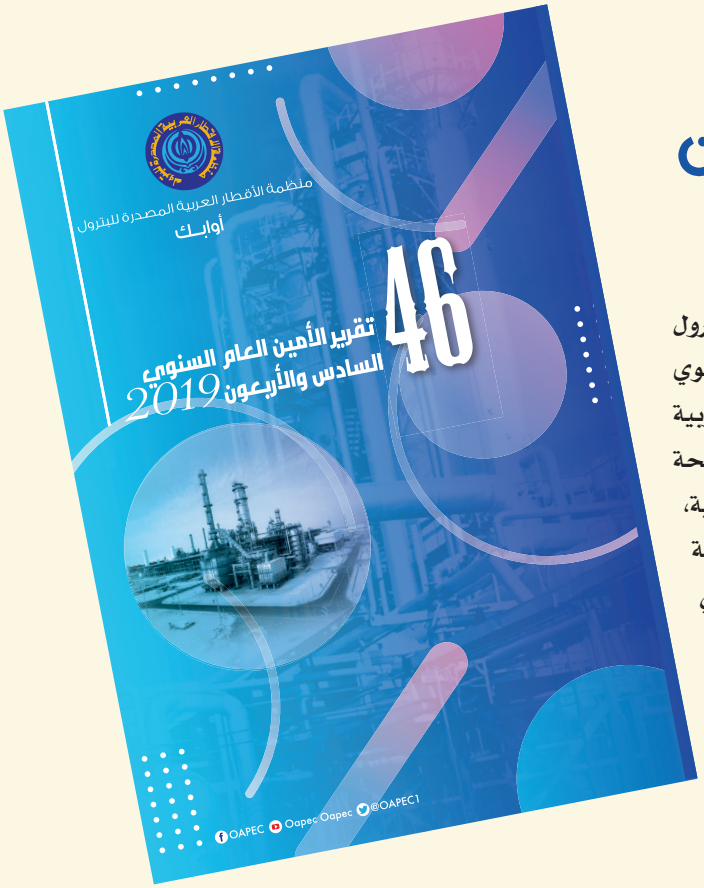

ذكر سعادة الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السيد/ علي سبت بن سبت، ان تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعين لعام 2019، يستعرض أهم التطورات العربية والعالمية في صناعة النفط والغاز الطبيعي إلى جانب تقديم لمحة عامة عن التطورات في مختلف قطاعات صناعة الطاقة العالمية، وسيتلمس القارئ الكريم ومن خلال البيانات والجداول الإحصائية المرفقة في هذا التقرير على الموقع الحيوي للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) على صعيد صناعة الطاقة العالمية.

وأضاف ان صدور التقرير يأتي في وقت يواجه العالم جائحة كورونا (COVID-19)، حيث انشغلت دول العالم منذ شهر ديسمبر 2019 بمتابعة أحداث التطورات السلبية لهذه الجائحة، واتخذت معظم الدول اجراءات مشددة في الحجر الصحي وعزل المناطق ولمنع دخول المسافرين وايقاف رحلات الطيران. وقد انعكست آثار الجائحة على كافة القطاعات الاقتصادية والصناعية في الصين والعالم، وامتدت تأثيراتها لتشمل الصناعة النفطية.

وأعرب عن تقدير واشادته بالجهود الكبيرة الذي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للاستمرار في نشاطات الصناعة البترولية.

استعرض تقرير الأمين العام، مجمل التطورات النفطية على الصعيدين العربي والدولي خلال عام 2019، فعلى صعيد صناعة النفط العالمية، شهدت السوق النفطية خلال عام 2019 جملة من التحديات نتيجة للتطورات الجارية في الاقتصاد العالمي خاصة انعكاسات الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة الديون المرتفعة بها، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت بشكل ملحوظ على أداء السوق النفطية بشكل عام.

ولعل أهم ما يميز عام 2019 بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، هو استمرار بعض الدول الأعضاء في تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية طموحة بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة والتي تمر بها معظم دول العالم، والتي ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة ونأمل بأن تكلل تلك الجهود الحثيثة بالتوفيق والنجاح وبما يساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول العربية.

كما تميز عام 2019 باستمرار الجهود الفاعلة للدول الأعضاء وكذلك الأمانة العامة لمنظمة أوابك في المحافل الدولية ذات الصلة بصناعة النفط والغاز والبيئة والتنمية والمستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC)، وذلك في اطار مساعيها الرامية لشرح وجهة نظر الدول العربية في مختلف قضايا الطاقة في المحافل الدولية.

يسعى تقرير الأمين العام إلى إبرازمختلف المسائل المشار إليها آنفا بشيء من التفصيل والتحليل، ليرسم من خلالها صورة واضحة المعالم، للتطورات التي شهدتها الصناعة البترولية خاصة، وصناعة الطاقة في اطارها العام خلال عام 2019، كما يبرز كذلك الجهود التي قامت بها الدول الأعضاء

في المنظمة لتطوير صناعاتها البترولية من خلال ما نفذته من مشاريع حيوية في مختلف مراحل الصناعة البترولية وما أعلنت عنه من بعض الاكتشافات النفطية والغازية الكبرى التي برهنت على الريادة والمكانة الهامة للمنطقة العربية على صعيد صناعة النفط والغاز حاضراً ومستقبلاً، والعمل على تخفيف حدة انعكاسات الأوضاع الاقتصادية الصعبة على معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

كما يستعرض التقرير الجهود التي قامت بها الأمانة العامة للمنظمة على الصعيدين العربي والدولي ومساعيها الدائمة لتوثيق الصلات وتقوية أواصر التعاون مع الهيئات والمنظمات والمراكز البحثية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالطاقة. وفي إطار مساعيها المستمرة لدعم الجهود البحثية وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، فقد قامت الأمانة العامة للمنظمة بعقد عدة فعاليات واجتماعات تنسيقية بين المختصين في الدول الأعضاء. وواصلت جهودها الرامية لتعزيز تواجدها على صعيد المحافل الدولية،

يتناول **الجزء الأول** من هذا التقرير وبأسلوب تحليلي مدعم بالبيانات والإحصائيات التطورات العربية والعالمية في صناعة النفط الخام والغاز الطبيعي والطاقة على الصعيدين العربي والعالمي، وانعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة، ويستعرض مختلف العوامل المؤثرة في السوق، ومن أهمها العوامل ذات الصلة بأساسيات السوق متمثلة في العرض والطلب والمخزون النفطي، إلى جانب العوامل الأخرى ذات التأثير على توجهات الامدادات والطلب والأسعار، كالعوامل الجيوسياسية وتوجهات سياسات الطاقة في البلدان الصناعية الكبرى.

وفي هذا الشأن أشار التقرير إلى أن السوق النفطية العالمية لم تكن بمنأى عن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2019 حيث مر بالعديد من التحديات كالتوترات حول التجارة العالمية وبخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة الديون المرتفعة بها، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت بشكل ملحوظ على أداء السوق النفطية بشكل عام.

فقد تراجع نمو الطلب العالمي على النفط ليصل معدله إلى 0.9% وهو أدنى مستوى له منذ نحو ثمانية أعوام، وبلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط نحو 99.8 مليون برميل/يوم عام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط في الدول الصناعية للمرة الأولى منذ عام 2014 واستمرار تباطؤ وتيرة الطلب على النفط في دول العالم الأخرى. كما انخفضت الإمدادات النفطية العالمية بنحو 0.1 مليون برميل/يوم، لتبلغ 99 مليون برميل/يوم. يذكر في هذا السياق، أن امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية انخفضت بحوالي 2 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2018 مسجلة 34.7 مليون برميل/يوم، وفي المقابل ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 1.9 مليون برميل/يوم لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم.يأتي ذلكتزامناً مع دخول التعديلات الجديدة لإتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) حيز التنفيذ في بداية عام 2019، حيث تم الاتفاق على خفض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل/يوم حتى شهر يونيو 2019، قبل أن يتم تمديده في بداية النصف الثاني من العام حتى نهاية شهر مارس 2020، واتفقت دول (أوبك +) في نهاية العام على خفض إضافي للإنتاج بنحو 0.5 مليون برميل/يومياً. وبشكل عام، تُظهر البيانات الأولية لمستويات الطلب والعرض العالمي من النفط الخام في عام 2019 عجزاً قدره 0.8 مليون برميل/يوم، مقارنة بفائض قدره 300 ألف برميل/يوم في عام 2018.

على الرغم من تسجيلها لأقوى أداء فصلي منذ عام 2009 خلال الربع الأول من عام 2019، انخفض المعدل السنوي لأسعار النفط العالمية في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، ويُعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ عام 2016، يأتي ذلك على خلفية تأثرها بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط في عام 2019.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) قد انخفضت خلال عام 2019، بنحو 100 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.1% مقارنة بعام 2018 ليصل مستواها إلى 99 مليون برميل/ يوم.

وتناول **الجزء الثاني** من تقرير الأمين العام التطورات العالمية والعربية في استكشاف واحتياطي وانتاج مصادر الطاقة، حيث أشار إلى ارتفاع تقديرات احتياطيات النفط في الدول الأعضاء في أوابك، في نهاية عام 2019 إلى ما يربو على 710 مليار برميل، تعادل 56.1% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية.

كما ارتفعت تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنسبة 3.2% بين عامي 2010 و2019، وذلك نتيجة ارتفاع تقديرات الاحتياطي في بعض الدول الأعضاء.

إلى جانب ذلك فقد تطرق تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة اوابك لمختلف التطورات العربية والدولية على صعيد الصناعات البترولية اللاحقة (التكرير والبتروكيماويات) كما استعرض التطورات على صعيد الفحم الحجري والطاقات المتجددة والطاقة النووية.

دراسة

«أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء»

تشكل مصادر الطاقة الأحفورية بنداً مهماً في العلاقات الدولية منذ انبلاج الثورة الصناعية بسبب التوزيع غير المتكافئ لتلك المصادر على مستوى العالم. فالدول ذات الاقتصادات الحديثة والمتطورة اعتمدت على الطاقة الأحفورية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، بشكل متزايد لمقابلة احتياجاتها من الطاقة وبأسعار معقولة على الرغم من نقص وفرة تلك المصادر لديها، الأمر الذي جعلها تعتمد على استيرادها من الخارج، لتلبية حاجتها من الطلب المحلي. وبالمقابل، تتوافر أغلب الموارد العالمية من مصادر الطاقة الأحفورية لدى الدول النامية، وتعتمد عليها كمصدر رئيسي للدخل القومي، وتسعى إلى تصديرها بأسعار عادلة وبكميات تحقق أفضل العوائد، وبذلك احتلت قضية أمن الطاقة أهمية متزايدة في أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح التوافق في وجهات النظر حولها يمثل هاجسا من الهواجس التي قد تهدد السلم والأمن العالمي في كثير من الأحيان.

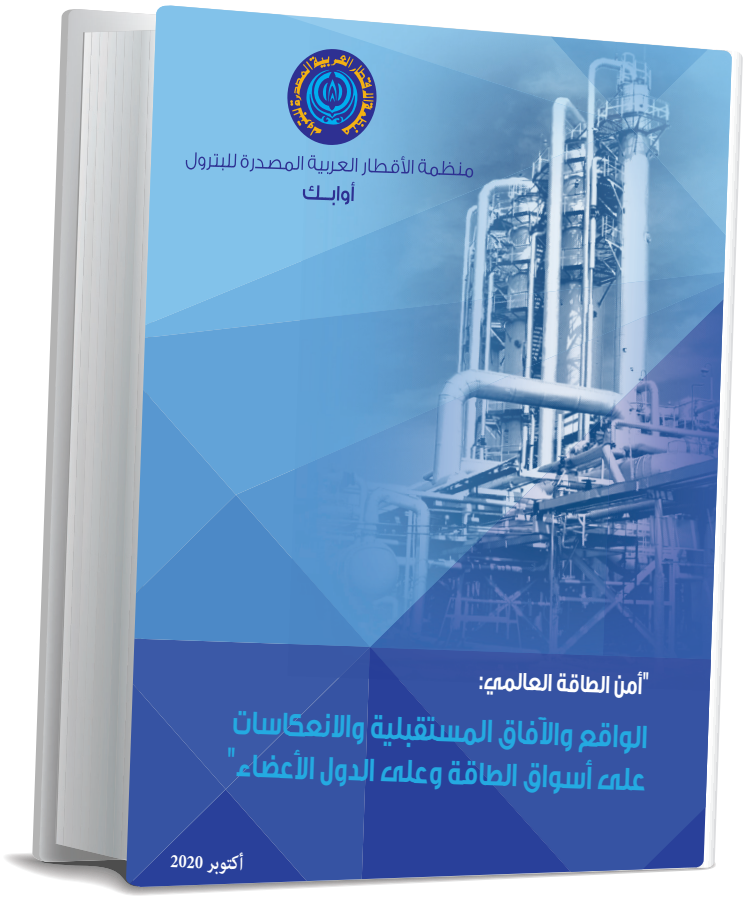

ويتضمن أمن الطاقة خمسة أبعاد رئيسية، أولها البعد الاقتصادي الذي يتضمن مسألة وفرة الموارد والقدرة على الوصول إليها وتطويرها، والموازنة بين المصالح المتباينة للمنتجين والمستهلكين والتوافق حول قضية السعر العادل الذي يشكل هاجساً مشتركا لكل الأطراف. بينما يتمثل البعد الثاني في الأمن الطبيعي الذي يشمل أمن الممتلكات والمنشآت والبنى التحتية وسلاسل الامداد ومسارات التجارة وحمايتها من أية أضرار محتملة وعلى رأسها العمليات التخريبية، ويتمثل البعد الثالث في البعد المؤسسي أي في وجود المنظمات الدولية القادرة على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، ومنصات الحوار اللازمة لتيسير عملية التقارب في وجهات النظر بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، كما يشمل البعد المؤسسي أيضاً السياسات الوطنية وشفافية البيانات المتعلقة بالطاقة والتي تعتبر ضرورة ملحة لاستراتيجيات تخطيط الطاقة، ثم يأتي البعد الرابع وهو البعد البيئي لاستخدام مصادر الطاقة والجدل الدائر حول قضايا الاحتباس الحراري وعلاقته بمصادر الطاقة واستخداماتها، وأخيرا، يأتي الاستثمار الذي يلعب دوراً أساسياً في أمن الطاقة، والذي يتطلب سياسات

واضحة من جانب الدول المستهلكة تضمن الطلب المستقبلي على مصادر الطاقة، ومناخات عمل مشجعة تضمن أسعاراً عادلة تحفز الاستثمار في الوصول إلى الموارد والبنى التحتية اللازمة لضمان تدفق آمن للإمدادات في الوقت المناسب في المستقبل.

فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، تجمع كل الإحصائيات والتقديرات للمنظمات الدولية والشركات العالمية المعنية ببيانات الطاقة أن ضمان إمدادات الطاقة في الأجل المنظور، ليست مسألة عدم توفر للموارد، وإنما في القيود المفروضة على القدرة على الوصول إلى تلك الموارد أو التكاليف المترتبة على استغلالها التي تفرض الحد الأعلى لما يمكن إنتاجه في النهاية. وتتمثل هذه القيود بالدرجة الأساس، في التقنية المتاحة والاستثمارات التي يتم توظيفها، وهذان عاملان يعتمدان أساساً على مستويات الأسعار. ففي ظل ارتفاع أسعار النفط يصبح المجال متاحاً لتوظيف تكنولوجيا أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة مما ينعكس في رفع معدلات الاستخلاص أو تحقيق اكتشافات جديدة، كما أن ارتفاع أسعار النفط يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار في نشاطات البحث والتطوير والاستكشاف والإنتاج وكل مراحل سلسلة الإمدادات. وفي المقابل، تؤدي الأسعار المنخفضة إلى عدم القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة واستغلالها بسبب قلة الاستثمارات اللازمة لذلك. ولذا فإن الوصول بأسعار النفط عند مستويات معقولة ومناسبة لأطراف المعادلة في صناعة الطاقة (المنتج والمستهلك والمستثمر) هو التحدي الحقيقي الذي يواجه أمن الطاقة في الأجل القصير والمتوسط، أما في الأجل البعيد، فإن التحدي يكمن في كيفية تمكين التحول إلى مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة، عبر التطويع الأمثل لآليات إدارة الطلب عن طريق تطوير الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية الخاصة بترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة على كافة المستويات وفى جميع القطاعات، وكذلك التطويع الأمثل لآليات إدارة العرض عبر تنويع مزيج الطاقة ومصادر امداداتها.

ومن ناحية الأمن العام، لاتزالحالة الاضطراب الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل أحد العناصر الهامة لعدم الاستقرار في السوق البترولية العالمية على الرغم من أنه لم يحصل أي انقطاع للإمدادات البترولية من هذه المنطقة. كما يشكل أمن الممتلكات والمنشآت والبنى التحتية وسلاسل الامداد ومسارات التجارة وحمايتها من أية أضرار محتملة وعلى رأسها العمليات التخريبية مسألة ذات أهمية قصوى لأمن الطاقة العالمي.

ويرتكز البعد المؤسسي لأمن الطاقة على وجود المنظمات الدولية القادرة على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، وقد أكدت التجارب التي مرت بها أسواق الطاقة منذ سبعينات القرن الماضي، وهي الفترة الموسومة بوجود منظمة أوبك «OPEC» كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المصدرة للنفط مقابل وجود وكالة الطاقة الدولية «IEA» كآلية تنسيق مشتركة للدول الرئيسية المستهلكة للنفط، من خلال تجارب حقيقية على الأثر الذي يمكن أن يحدثه غياب التعاون بروح المسئولية المشتركة بين المنتجين والمستهلكين على حد سواء على استقرار أسواق الطاقة. فتوازن الأسواق واستقرارها يتطلب تفعيل جميع الآليات المتاحة للطرفين ورفع قدرة هذه المنظمات الدولية على تنظيم سوق الطاقة العالمي والمحافظة على استقراره، ولذلك توجت الجهود المشتركة للحوار بتأسيس منتدى الطاقة العالمي «IEF» الذي يفترض أن يمثل منصة الحوار المصممة لتيسير التقارب في وجهات النظر بين الدول المنتجة والدول المستهلكة.

ومن جانبها بذلت دول أوبك جهود كبيرة في سبيل تعزيز التعاون مع الدول المنتجة الرئيسية من خارج أوبك، حيث توجت هذه الجهود بتكوين مجموعة "أوبك+» التي تضم الدول الأعضاء في أوبك بالإضافة إلى أحدى عشر دولة في مقدمتها روسيا والمكسيك وعُمان والبحرين وكازخستان وأذربيجان، التي توصلت إلى إتفاق تاريخي في العاشر من شهر ديسمبر 2016 يقضي بخفض الإنتاج بنحو 1.7 مليون برميل/يوم اعتباراً من الأول من شهر يناير 2017. وقد تلى ذلك عدة إجتماعات أسفرت عن العديد من الإتفاقات الخاصة بتعديل مستويات خفض الإنتاج أو مد الفترة الزمنية لتلك الإتفاقات، كان أخرها الإتفاق الذي توصلت إليه دول أوبك +، خلال الاجتماع الوزاري العاشر (الاستثنائي) في شهر أبريل 2020، والذي يقضي بإجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم بدأ من مطلع شهر مايو 2020، وذلك لفترة أولية تبلغ شهرين إنتهت في 30 يونيو 2020، قبل أن يتم تمديدها فيما بعد لمدة شهر واحد إضافي إنتهى في 31 يوليو 2020. وخلال الفترة من 1 أغسطس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 7.7 مليون برميل/يوم. وسيتبع ذلك تخفيض قدره 5.8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهراً، من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022. كما يشمل البعد المؤسسي أيضاً السياسات الوطنية وشفافية البيانات المتعلقة بالطاقة والتي تعتبر ضرورة ملحة لاستراتيجيات تخطيط الطاقة، خاصة عندما يتعلق الأمر باقتصاديات تقع في طليعة الاقتصاديات العالمية.

ويمثل البعد البيئي بعداً رئيسياً آخراً لأمن الطاقة العالمي، حيث تمثل سياسات الطاقة للدول المستهلكة الرئيسية في العالم بشكل عام، والسياسات المتعلقة بالبيئة بشكل خاص، تحدياً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للنفط لما يمكن أن يكون لها من

آثار بالغة على الطلب على النفط وآفاقه المستقبلية. بالإضافة إلى أن بعض السياسات يتم اتخاذها لدوافع ليس لها علاقة بعوامل السوق من عرض وطلب، مما يزيد من الضبابية المحيطة بمستقبل الطلب على النفط، ويقيد من قدرة الدول المنتجة على تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير قدراتها الإنتاجية. فالدول المنتجة تطلب ضمان الطلب المستقبلي على النفط، لتسخير مواردها المحدودة للاستثمار بضمان العائد، فمن غير الإنصاف أن يتم مطالبة الدول المنتجة بتحمل مبالغ طائلة في الاستثمار في طاقات إنتاجية قد لا تطرأ الحاجة إليها مستقبلا. ولا يتأتى ذلك إلاّ بوضوح السياسات والتوجهات المستقبلية للدول المستهلكة، وقد تساءلت الدول المصدرة للنفط مراراً عن جدوى استهداف النفط بالضرائب المرتفعة مقابل تقديم الدعم السخي للفحم المسبب لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مثلاً.

وتؤكد الدول المنتجة دائماً على أهمية مراعاة الأرقام التي تتحدث عن ارتفاع متوسط حرارة الأرض، واحترار المحيطات، وانكماش مساحات الثلوج والجليد وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع انبعاثات غاز الدفيئة وفي مقدمتها غاز ثاني أكسيد الكربون وضرورة معالجة مسبباتها الناشئة عن الأنشطة البشرية، ومن ضمنها الإمداد بالبترول وتحويله واستخدامه. كما تؤكد أيضاً أن المشكلة ليست البترول في حد ذاته وإنما في الانبعاثات الناجمة عن حرقه، وعوضاً

عن توجيه بوصلة السياسيات نحو الهدف الخطأ المتمثل في الحد من استهلاك النفط، يمكن تصويب مسار السياسات نحو تطويع التكنولوجيا والاستثمار في تحسين طرق استخدامه بطرق أنظف للبيئة، ومن هنا يمكن القول بأن التحدي يكمن في كيفية تمكين التحول إلى مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة، وتقييم التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على هذا التحول.

ويلعب البعد الاستثماري دوراً أساسياً في مستقبل أمن الطاقة، فضمان الإمدادات النفطية مرهون بضمان الاستثمار في الوصول إلى الموارد والبنى التحتية اللازمة لضمان تدفق آمن للإمدادات في الوقت المناسب في المستقبل، كما أن النفط يتم استخراجه خاماً، وقبل استهلاكه يحتاج معالجة وتصفية وتكرير وغيرها من العمليات الصناعية المعقدة، ليتحول إلى مصادر جاهزة لتوليد الطاقة في أوجه مختلفة، كما يتضمن قطاع الصناعات اللاحقة لاستخراج النفط عمليات النقل والشحن والبنى التحتية اللازمة وغيرها من العمليات اللازمة لضمان الإمدادات من المنتجات النفطية، وبالتالي فإن ضمان الإمدادات من النفط الخام يتطلب الاستثمار في النشاط الأمامي (Upstream)، وضمان الإمدادات من المنتجات النفطية يتطلب الاستثمار في النشاطات اللاحقة (Downstream)، وعليه فأن ضمان الإمدادات النفطية مرهون بالاستثمار في كل مراحل الصناعة النفطية.

ولا شك أن أسعار النفط تؤثر بشكل قوي وفعّال في قيادة حجم الاستثمار في إنتاج النفط، حيث تساهم الأسعار المرتفعة في تشجيع الاستثمار بينما تؤدي الأسعار المنخفضة إلى نزوح الاستثمارات عن هذا القطاع. وهناك مؤشرات على أن معاناة أسواق النفط للظروف التي مرت بها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن السابق هي حالة تتكرر حالياً، حيث شهدعدد الحفارات العاملة في العالم تراجعاً كبيراً بسبب التراجع الذي شهدته أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2020 والضبابية الكبيرة المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط في أجواء عدم اليقين المرتبطة بجائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والآثار المرتبطة بها. كما تشير المعلومات الأولية إلى وجود اتجاه عام لتأجيل بعض المشاريع الجديدة في مجال الطاقة

والى إلغاء البعض منها بسبب التوقعات المتعلقة بطول الفترة الزمنية من الأسعار المنخفضة والضبابية المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط. إن الركود في نشاط الاستثمار بسبب الأسعار المنخفضة والضبابية المحيطة بمستقبل الطلب العالمي على النفط، قد يؤدي إلى تآكل الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك تدريجياً عند تعافي الاقتصاد العالمي ومعاودة الطلب لنموه المعهود ،ولذامنالمقدرأنالنقصفيالعرضسوف يكونواقعحقيقي، وعندها سوف تصبحالزيادةفيالإنتاجلتلبيةالطلبالمتزايد تحديًاحقيقيًا، وترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية، وسنر طفرة أخرى لأسعار النفط ربما تكون أشد حدة من سابقتها.

وفي ظل الظروف الحالية للأسواق، يمكن للأسعار المستقبلية للنفط أن تتحرك وفق ثلاثة سيناريوهات محتملة ترتبط بتداخل قوى الطلب والعرض في الأسواق. يعكس السيناريو الأول نجاح جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي والذي يعني عودة التعافي التدريجي للطلب على النفط ومع استمرار الحوار والتنسيق بين مجموعة «أوبك+» في مراقبة الأسواق والالتزام التام بحصص الانتاج، سيؤدي ذلك إلى عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية والذي يؤدي بدوره في نهاية المطاف إلى عودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق. أما السيناريو الثاني، فيمثل تعرض جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى انتكاسة بسبب توقع حدوث موجة ثانية من جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وهذا ما تم ملاحظته في الوقت الحاضر، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى عودة الإغلاقات في عدد

من الدول واضطراب جديد لحركة النقل والمواصلات والسياحة بما ينعكس في انخفاض حاد آخر في الطلب على النفط ، فتأتي الاستجابة سريعة من جانب العرض وتنجح مجموعة «أوبك+» في إعادة التوازن إلى الأسواق من خلال الاتفاق المبرم بشأن الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به لحين عودة التعافي مرة أخرى إلى الأسواق. ويلتحق مسار هذا السيناريو بمسار السيناريو الأول عند عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق.

وينطلق السيناريو الثالث بنفس الظروف التي هيأت انطلاقة السيناريو الثاني، إلاّ أن المسار البديل الذي يمكن أن يحدث هو إخفاق جانب العرض بعدم تمكن مجموعة «أوبك+» وباقي المنتجين في إعادة التوازن إلى الأسواق عبر الاتفاق على الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به، مما يؤدي إلى تكرار سيناريو أزمة الثمانينات عبر استمرار الأسعار المنخفضة، وركود نشاط الاستثمار. وعندما ينهض الاقتصاد العالمي من ركوده، ويعاود الطلب على النفط نموه، سوف تختفي الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك تدريجياً، وعندئذ ترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية، وسنرى طفرة أخرى لأسعار النفط ربما تكون أشد حدة من سابقتها.

لقد أثبتت تجارب الماضي، أهمية الحوار الفاعل والبناء والشراكة في الرؤية والمسئولية المشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، فقد كان غياب هذا النوع من الحوار سبباً مباشراً في أزمتي سبعينات وثمانينات القرن الماضي، والتي هيأت الظروف المناسبة لحقبة من الارتفاعات القياسية لأسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث أدى اضطراب الإمدادات والقفزات المتتالية في أسعار النفط خلال فترة السبعينات إلى ارتدادات عنيفة على جانبي الطلب والعرض أدت إلى انهيارات كبيرة في أسعار النفط خلال عقد الثمانينات زادت من حدتها إخفاق الدول المنتجة آنذاك في ضبط ايقاع الأسواق وإعادة التوازن لها، مما خلف حقبة طويلة من الأسعار المتدنية التي تسببت في حالة من الركود في نشاط الاستثمار في كل قطاعات الطاقة بشكل عام وفي قطاع النفط بشكل خاص. كما لا يمكن استبعاد دور الضبابية في مستقبل الطلب على نجاعة المخططات الاستثمارية، بسبب عدم شفافية وقلة جودة مصادر البيانات و فرضياتها الأساسية، والذي انعكس في عدم واقعية التوقعات خلال عقد التسعينات لمعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط في العقد الأول من الألفية الجديدة، والذي جاء مدفوعاً بقوة عمالقة آسيا الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية، فالكل تحدث عن نمو في الطلب على النفط من قبل هذه الدول فاق التوقعات، وإن عدم واقعية هذه التوقعات إنما يشير إلى عدم شفافية وقلة جودة مصادر البيانات، خاصة عندما يتعلق الأمر باقتصاديات تقع في طليعة الاقتصاديات العالمية، وقد شاهد الجميع كيف أدى تآكل الطاقات الإنتاجية والنمو القوي في الطلب على النفط خلال الفترة (2003- 2008) إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية أثرت سلباً على المنتج والمستهلك على السواء.

ولقد تعالت الأصوات آنذاك، منذرة بحلول الذروة وانتهاء عصر النفط الرخيص، بينما ألقت الدول المستهلكة اللوم على الدول المنتجة في عدم الاستثمار في زيادة الطاقات الإنتاجية في حين كانت سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية المعنية باستشراف التوقعات المستقبلية ترسم مسارات يتراجع فيها الطلب العالمي على النفط، كما في سيناريو تخفيف آثار تغير المناخ – سيناريو 450 الذي يفترض وضع وتنسيق سياسات عالمية من شأنها أن تؤدي إلى استقرار التركيز في الغلاف الجوي لجميع الغازات الدفيئة عند 450 جزءا في المليون من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون بحلول عام 2050.

وفي المقابل، فإن الآثار المباشرة لارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة تمثلت في ارتفاع حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة الأخرى وفي مقدمتها الطاقات المتجددة التي حققت أعلى معدلات النمو بسبب انخفاض تكاليفها مقارنة بالنفط ومشتقاته وتشجيع النشاط الاستثماري في تكنولوجياتها، كما هيأت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الظروف المناسبة لانتعاش الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، وكانت القوة الدافعة لطفرة انتاج النفط الصخري الأمريكي.

إن تجارب الماضي تؤكد على أهمية الحوار الفاعل والبنّاء والشراكة في الرؤية والمسئولية المشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، فالنفط موجود في باطن الأرض، ويكفي للاستهلاك البشري لعقود طويلة، واستخراجه يتطلب أموالا طائلة، ولذلك فإن الاستثمار في استخراجه يتطلب ضمان العائد على الاستثمار، ولا يمكن ضمان العائد إلا بضمان الطلب وبسعر عادل، فضمان الطلب على النفط وضمان السعر العادل أمران متلازمان لا مفر منهما لضمان الإمدادات النفطية. وهناك أمر آخر، لا يجب الإغفال عنه، وهو أن النفط ثروة ناضبة، يتيح استخراجه وليس إنتاجه، وعند إحراقه ليس من الممكن إعادة استخدامه، ومن هنا يتوجب أن يتجاوز سعره تكلفة استخراجه متضمنة العائد على الاستثمار في عمليات استخراجه بهامش يمثل تكلفة النضوب، حتى في حالة أسواق المنافسة الكاملة.

التطورات البترولية في الأسواق العالمية*

أولاً: أسواق النفط العالمية

1- أسعار النفط

- تشير أحدث التقديرات الأولية لمنظمة أوبك إلى إنخفاض المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر 2020 إلى 40.08 دولار للبرميل، أي بنسبة تراجع تبلغ نحو 3.5% مقارنة بالشهر السابق. وتتوقع منظمة أوبك تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2020 إلى 40.52 دولار للبرميل، وهو مستوى يقل بنحو 23.5 دولار للبرميل أو بنسبة 36.7% مقارنة بعام 2019.

يذكر أن معدل أسعار سلة خامات أوبك قد إنخفض خلال شهر سبتمبر 2020 بشكل حاد بلغت نسبته 8.1% (3.7 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 41.5 دولار للبرميل، وهو أول إنخفاض له مُنذ شهر أبريل 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الإنتعاش في أساسيات أسواق النفط الخام على خلفية تزايد المخاوف بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط وسط استمرار ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19)، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام بالشراء من قبل مصافي التكرير في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وسط موسم الصيانة الكثيف وإنخفاض معدلات التشغيل وهوامش التكرير المنخفضة في مراكز التكرير الرئيسية.

المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2019-2020 (دولار / برميل)

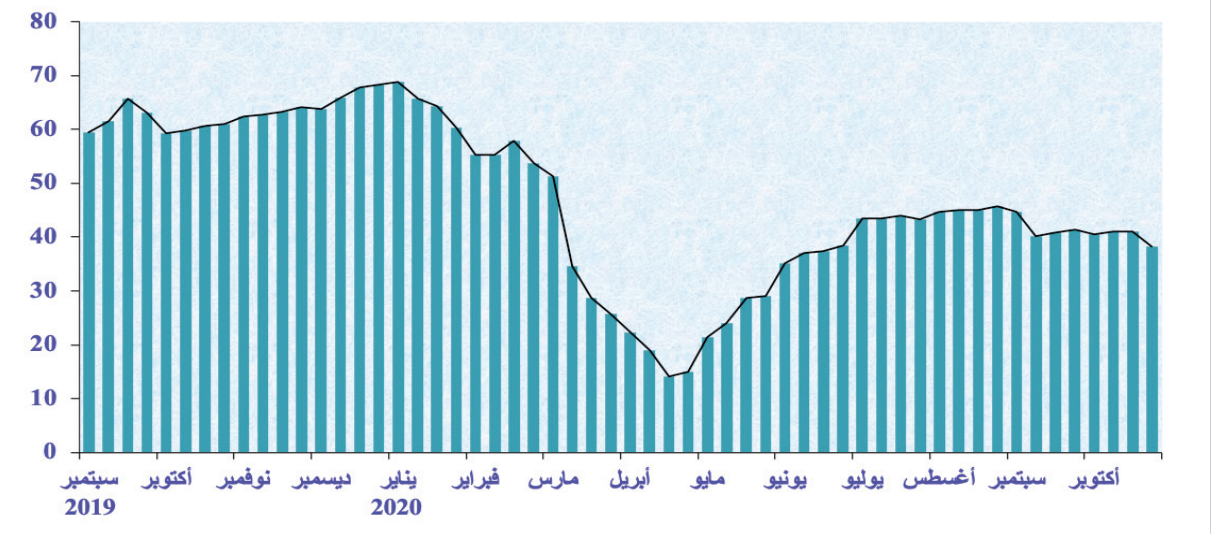

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

2- الطلب والعرض

- تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 8.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 10.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 91 مليون ب/ي. حيث ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 15.2% ليصل إلى 43.3 مليون ب/ي، كما ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 6% ليصل إلى 47.7 مليون ب/ي.

*إعداد الإدارة الاقتصادية

ويتوقع استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 ليصل إلى 94.9 مليون ب/ي، أي بنسبة زيادة تبلغ 4.3% مقارنة بمستويات الربع السابق. حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 4.8% ليصل إلى 45.4 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 3.8% ليصل إلى 49.5 مليون ب/ي.

- تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإمدادات العالمية من النفط خلال شهر سبتمبر 2020 بنحو 686 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% مقارنة بمستويات الشهر السابق، لتصل إلى حوالي 91.7 مليون ب/ي. فقد إنخفض إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 1% ليصل إلى 62.4 مليون ب/ي. كما إنخفضت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 0.2% لتصل إلى نحو 29.3 مليون ب/ي. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع نسبة الالتزام بإتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك +) إلى 102% خلال نفس الشهر، وهي الأعلى مُنذ شهر مايو الماضي.
- إنخفض إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال شهر سبتمبر 2020 بشكل طفيف بلغ نحو 23 ألف ب/ي فقط مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 7.902 مليون برميل/يوم. ويتوقع استمرار إنخفاضه ليصل إلى 7.814 مليون ب/ي خلال شهر أكتوبر 2020، وإلى 7.692 مليون ب/ي خلال شهر نوفمبر 2020. وارتفع عدد الحفارات العاملة بمقدار 4 حفارات خلال شهر سبتمبر 2020 ليصل إلى 226 حفارة مرتفعاً عن أدنى مستوى له منذ بدء الاحتفاظ بتلك السجلات.

إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية

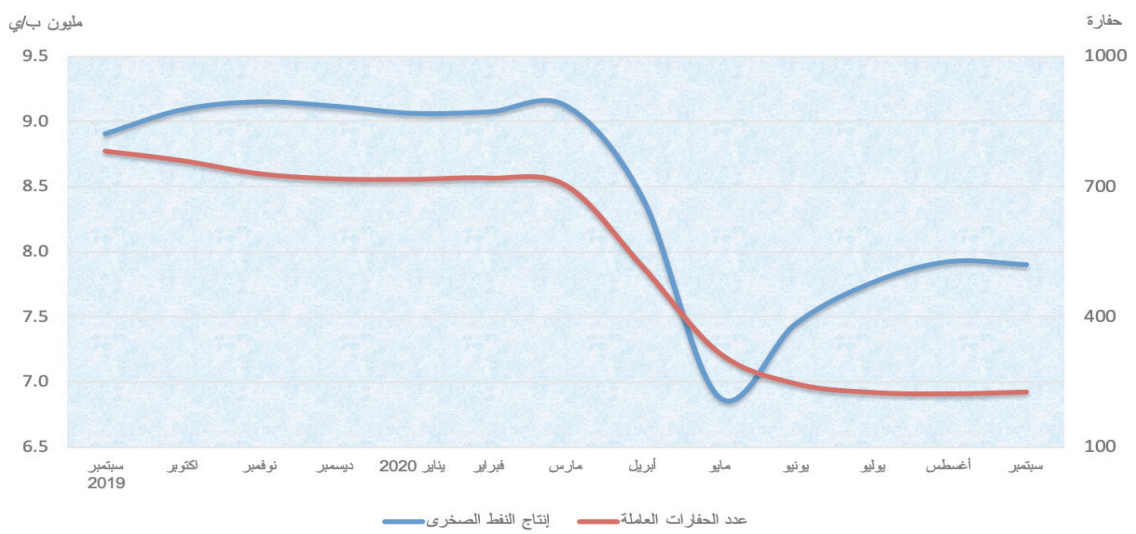

المصدر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions October 2020

3- المخزونات النفطية

- إنخفض المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال شهر سبتمبر 2020 بحوالي 28 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى حوالي 3166 مليون برميل، كما إنخفض المخزون الإستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين بحوالي 10 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 1854 مليون برميل.

التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر سبتمبر 2020 (مليون برميل)

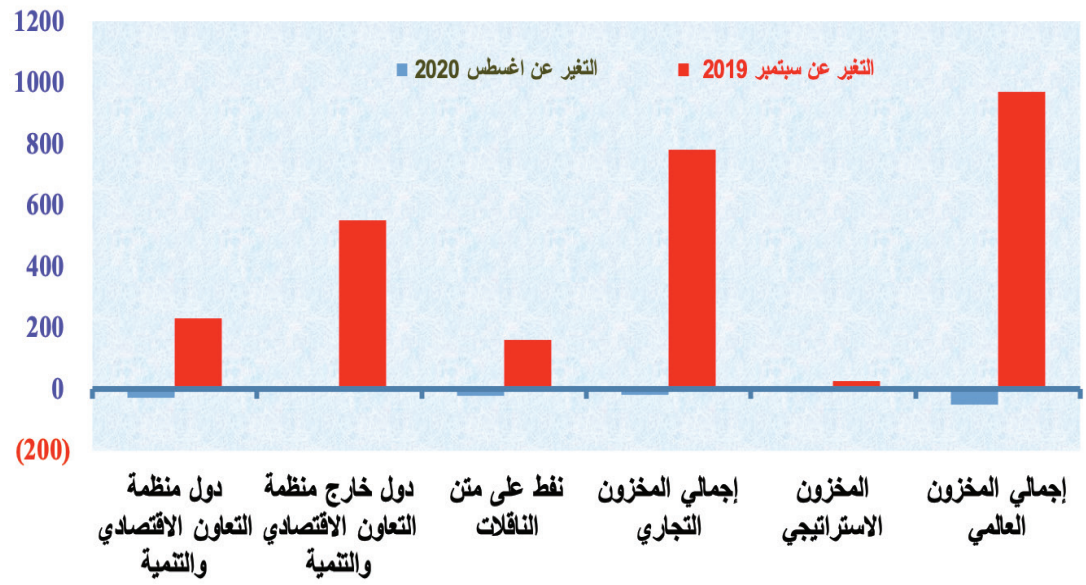

المصدر: Oil Market intelligence, December 2019 and October 2020

4. تجارة النفط

- واردات وصادرات الولايات المتحدة النفطية

- إنخفضت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال شهر سبتمبر 2020 بنحو 6.5% لتصل إلى حوالي 5.2 مليون ب/ي، بينما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بنحو 10.3% لتبلغ حوالى 2 مليون ب/ي.
- ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال شهر سبتمبر 2020 بنحو 3.7% لتصل إلى حوالي 3 مليون ب/ي، بينما إنخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بنحو 5.7% لتبلغ حوالى 4.7 مليون ب/ي.

ثانياً: أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1- الأسعار

- إنخفض المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر سبتمبر 2020 ليصل إلى 1.92 دولار لكل مليون (و ح ب).
- إنخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في اليابان خلال شهر أغسطس 2020 بمقدار 1.35 دولار لكل مليون (و ح ب)، ليصل إلى 5.93 دولار لكل مليون (و ح ب). كما إنخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في كوريا الجنوبية بمقدار 1.23 دولار لكل مليون (و ح ب)، ليصل إلى 6.10 دولار لكل مليون (و ح ب)، وإنخفض متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في الصين بمقدار 1.37 دولار لكل مليون (و ح ب)، ليصل إلى 5.20 دولار لكل مليون (و ح ب).

2- الصادرات

- بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى اليابان و كوريا الجنوبية والصين حوالى 2.558 مليون طن خلال شهر أغسطس 2020، مستأثرة بحصة 18.6% من الإجمالى.

ملحق الجداول

الجدول – 1: المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك* ، 2019 – 2020
Table- 1: Weekly Average Spot Price of the OPEC Basket of Crudes* 2019 -2020
($ / Barrel - دولار / برميل)

2020	2019	الاسبوع Week	الشهر Month	2020	2019	الأسبوع Week	الشهر Month
43.4	63.9	1	يوليو July	68.9	58.0	1	يناير January
43.5	66.0	2		65.6	59.3	2	
43.9	64.7	3		64.4	60.8	3	
43.2	64.3	4		60.3	60.5	4	
44.7	58.6	1	اغسطس August	55.2	61.9	1	فبراير February
45.1	59.0	2		55.3	63.1	2	
45.1	60.1	3		57.9	66.2	3	
45.7	59.7	4		53.6	65.0	4	
44.7	59.4	1	سبتمبر September	51.3	65.1	1	مارس March
40.2	61.5	2		34.7	66.6	2	
40.9	65.7	3		28.7	67.2	3	
41.5	63.1	4		25.7	66.8	4	
40.5	59.2	1	اكتوبر October	22.3	68.8	1	ابريل April
41.0	59.7	2		18.9	70.4	2	
41.1	60.7	3		14.1	70.5	3	
38.2	61.0	4		14.9	73.1	4	
	62.3	1	نوفمبر November	21.5	70.2	1	مايو May
	62.7	2		24.1	71.7	2	
	63.3	3		28.6	70.2	3	
	64.1	4		29.1	67.1	4	
	63.7	1	ديسمبر December	35.2	61.8	1	يونيو June
	65.8	2		37.0	61.5	2	
	67.7	3		37.3	62.9	3	
	68.3	4		38.4	65.3	4	

* تشمل سلة أوبك اعتبارا من 16 يونيو 2005 على الخامات التالية : العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف، السدرة الليبي،موربان الاماراتي ، قطر البحري ، الخام الكويتي، الايراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، خام ميناس الاندونيسي.واعتبارا من بداية شهر يناير ومنتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام غيراسول الانغولي و خام اورينت. الاكوادوري، و في يناير 2009 تم استثناء الخام الاندونيسي من السلة، وفي يناير 2016 تم اضافة الخام الاندونيسي من جديد، وفي يوليو 2016 أضيف الخام الجابوني، وفي يناير 2017 تم استثناء الخام الاندونيسي، وفي يونيو 2017 اضيف خام غينيا الاستوائية «زافيرو» إلى سلة أوبك، وفي يونيو 2018 أضيف خام الكونغو «دجينو» وفي يناير 2019 تم استثناء خام قطر البحري من سلة أوبك وفي شهر مارس 2020 تم استثناء خام اورينت الاكوادوري من سلة أوبك، لتصبح تتألف من 13 نوع من النفط الخام..

* توقعات 2020

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، وتقارير أوبك.

الجدول – 2: الأسعار الفورية لسلة أوبك، 2019– 2020
Table - 2: Spot Prices of OPEC Basket 2019 -2020
($ / Barrel - دولار / برميل)

	2020	2019	
January	65.1	58.7	يناير
February	55.5	63.8	فبراير
March	33.9	66.4	مارس
April	17.7	70.8	ابريل
May	25.2	70.0	مايو
June	37.1	62.9	يونيو
July**	43.4	64.7	يوليو
August	45.2	59.6	اغسطس
September	41.5	62.4	سبتمبر
October	40.1	59.9	اكتوبر
November		62.9	نوفمبر
December		66.5	ديسمبر
First Quarter	51.5	63.0	الربع الأول
Second Quarter**	26.6	67.9	الربع الثانى
Third Quarter	43.4	62.2	الربع الثالث
Fourth Quarter		63.1	الربع الرابع
Annual Average	**40.5**	**64.0**	المتوسط السنوي

* The OPEC basket of crudes (effective June 16, 2005) is comprised of Algeria's Saharan Blend, Iraq's Basra Light, Kuwait Export, Libya's Es Sider, Qatar Marine, Saudi's Arabian Light, UAE's Murban, Iran Heavy, Indonesia's Minas, Nigeria's Bonny Light, and Venezuela's Merey.Effective 1 January and mid of October 2007,Angola's Girassol and Ecuadorian Oriente crudes have been incorporated to become the 12th and 13th crudes comprising the new Opec Basket.As of Jan.2009, the basket excludes the Indonesian crude. As of Jan. 2016, the basket price includes the Indonesian crude. As of July 2016 the basket price includes the Gabonese crude.
As of January 2017, the basket price excludes the Indonesian crude «Minas». As of June 2017,The basket price includes the Equatorial Guinean crude «Zafiro»». As of June 2018, the basket includes the Congolese crude «Djeno». As of january 2019: The basket price excludes the Qatari crude "Qatar Marine". As of March 2020 The basket price excludes the Ecuadorean crude «Oriente».

* Projections 2020

Sources: OAPEC - Economics Department, and OPEC Reports.

الجدول – 3: الأسعار الفورية لسلة أوبك وبعض أنواع النفوط الأخرى 2018-2020
Table – 3: Spot Prices for OPEC and Other Crudes, 2017-2019
($/Barrel – دولار/ برميل)

	غرب تكساس WTI	قطر البحري Marine	برنت Brent	دبي Dubai	السدرة الليبي Es Sider	موربان الإماراتي Murban	الكويت Kuwait Export	البصرة الخفيف Basra Light	خليط الصحراء الجزائري Sahara Blend	العربي الخفيف Arab Light	سلة خامات أوبك OPEC Basket	
Average 2018	**65.2**	**69.2**	**71.2**	**69.7**	**69.8**	**72.2**	**68.9**	**68.6**	**71.4**	**70.6**	**69.8**	متوسط عام 2018
Average 2019	**57.0**	**65.2**	**64.2**	**63.5**	**63.8**	**64.7**	**64.3**	**63.6**	**64.5**	**65.0**	**64.0**	متوسط عام 2019
January 2019	51.6	59.5	59.4	59.1	58.3	60.8	58.7	58.2	59.3	59.6	58.7	يناير 2019
February	55.0	65.1	64.0	64.4	63.2	65.6	63.9	63.3	64.3	64.9	63.8	فبراير
March	58.2	67.6	66.1	66.9	65.4	68.0	66.8	66.1	66.4	67.4	66.4	مارس
April	63.9	71.8	71.2	70.9	70.5	71.5	71.2	70.5	71.2	71.9	70.8	أبريل
May	60.7	71.0	70.9	69.6	70.3	69.7	70.1	69.8	71.2	70.8	70.0	مايو
June	54.7	63.5	64.0	61.6	63.6	62.8	62.6	62.7	64.8	63.5	62.9	يونيو
July	57.5	64.8	63.9	63.2	63.4	64.9	64.9	64.4	63.9	65.6	64.7	يوليو
August	54.8	60.8	58.8	58.9	58.4	60.2	60.4	59.2	58.2	60.8	59.6	أغسطس
September	65.9	63.1	62.6	61.1	62.3	62.4	62.2	61.9	62.5	62.7	62.4	سبتمبر
October	54.0	61.8	59.7	59.5	59.8	60.9	60.5	59.5	60.5	61.0	59.9	أكتوبر
November	57.3	64.9	63.1	61.9	63.5	63.5	63.7	62.5	63.9	64.0	62.9	نوفمبر
December	59.8	68.1	66.9	64.9	67.6	66.7	66.3	65.8	68.1	67.5	66.5	ديسمبر
January 2020	57.6	67.2	64.3	64.1	63.6	66.1	65.4	64.1	65.3	66.6	65.1	يناير 2020
February	50.6	56.0	55.5	54.3	54.7	57.1	55.9	54.8	57.9	56.8	55.5	فبراير
March	29.9	36.0	31.7	33.8							33.9	مارس
April	16.5	17.5	18.8	21.3	14.6	23.9	17.2	16.8	17.1	18.3	17.7	أبريل
May	28.6	23.5	28.8	30.4	24.6	28.2	24.5	24.7	26.3	25.0	25.2	مايو
June	38.3	36.2	40.1	40.7	38.7	39.3	35.6	37.2	40.5	36.1	37.1	يونيو
July	40.8	44.1	43.3	43.2	42.2	43.7	43.3	44.6	44.1	43.5	43.4	يوليو
August	42.4	45.4	44.8	43.9	43.7	45.5	45.1	46.1	45.6	45.3	45.2	أغسطس
September	39.6	42.1	40.6	41.5	39.2	41.9	42.1	42.1	41.0	42.1	41.5	سبتمبر

* OPEC didn't release detailed data for its basket prices during March 2020.

* لم تصدر أوبك بيانات تفصيلية لأسعار سلة الخامات خلال شهر مارس 2020

Source: OAPEC - Economics Department, and OPEC Reports.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الإقتصادية، وتقارير أوبك.

الجدول - 4: المتوسط الشهري للاسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الاسواق المختلفة، 2018-2020
Table - 4: Average Monthly Market Spot Prices of Petroleum Products, 2018 -2020
($ / Barrel - دولار / برميل)

	Market	زيت الوقود Fuel Oil	زيت الغاز Gasoil	الغازولين الممتاز Premium Gasoline	السوق	
Average 2018	Singapore	**65.2**	**84.7**	**79.9**	سنغافورة	متوسط عام 2018
	Rotterdam	**62.3**	**85.9**	**87.3**	روتردام	
	Mediterranean	**63.5**	**85.7**	**79.1**	البحر المتوسط	
	US Gulf	**58.9**	**81.0**	**85.8**	الخليج الامريكي	
Average 2019	Singapore	**57.3**	**77.8**	**72.5**	سنغافورة	متوسط عام 2019
	Rotterdam	**60.2**	**79.5**	**79.6**	روتردام	
	Mediterranean	**63.4**	**79.1**	**71.4**	البحر المتوسط	
	US Gulf	**52.6**	**74.6**	**79.7**	الخليج الامريكي	
Sep.-19	Singapore	61.3	77.7	74.4	سنغافورة	سبتمبر 2019
	Rotterdam	61.6	79.7	77.2	روتردام	
	Mediterranean	63.8	79.5	71.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	48.6	75.7	78.1	الخليج الامريكي	
Oct.-19	Singapore	46.6	76.3	74.2	سنغافورة	أكتوبر 2019
	Rotterdam	58.9	78.5	76.3	روتردام	
	Mediterranean	62.5	78.1	69.4	البحر المتوسط	
	US Gulf	42.3	74.9	77.5	الخليج الامريكي	
Nov.-19	Singapore	38.4	75.4	76.1	سنغافورة	نوفمبر 2019
	Rotterdam	58.6	78.1	78.2	روتردام	
	Mediterranean	62.6	77.3	71.8	البحر المتوسط	
	US Gulf	35.8	72.5	76.2	الخليج الامريكي	
Dec.-19	Singapore	42.2	78.9	74.8	سنغافورة	ديسمبر 2019
	Rotterdam	65.0	80.4	77.4	روتردام	
	Mediterranean	69.7	79.2	70.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	39.1	75.4	74.4	الخليج الامريكي	
Jan.-20	Singapore	50.8	76.3	71.1	سنغافورة	يناير 2020
	Rotterdam	68.1	76.1	76.2	روتردام	
	Mediterranean	71.7	74.9	69.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	41.7	70.7	73.4	الخليج الامريكي	
Feb.-20	Singapore	45.6	65.7	64.3	سنغافورة	فبراير 2020
	Rotterdam	54.8	66.5	69.7	روتردام	
	Mediterranean	58.8	65.9	63.2	البحر المتوسط	
	US Gulf	43.6	62.1	69.4	الخليج الامريكي	
Mar.-20	Singapore	30.7	45.2	36.4	سنغافورة	مارس 2020
	Rotterdam	30.0	46.4	40.5	روتردام	
	Mediterranean	33.4	45.0	33.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	23.8	41.5	40.7	الخليج الامريكي	
Apr.-20	Singapore	22.8	31.2	20.5	سنغافورة	أبريل 2020
	Rotterdam	22.3	33.1	27.6	روتردام	
	Mediterranean	25.4	29.0	20.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	17.0	25.0	29.0	الخليج الامريكي	
May-20	Singapore	26.1	35.8	33.4	سنغافورة	مايو 2020
	Rotterdam	26.0	34.1	37.8	روتردام	
	Mediterranean	28.8	33.6	31.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	23.9	28.1	41.2	الخليج الامريكي	
Jun.-20	Singapore	36.0	46.4	45.2	سنغافورة	يونيو 2020
	Rotterdam	35.9	44.6	49.8	روتردام	
	Mediterranean	38.4	44.8	43.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	32.8	39.8	50.4	الخليج الامريكي	
July-20	Singapore	38.4	50.0	46.6	سنغافورة	يوليو 2020
	Rotterdam	39.1	49.5	54.1	روتردام	
	Mediterranean	41.7	49.7	46.7	البحر المتوسط	
	US Gulf	37.0	44.3	52.5	الخليج الامريكي	
Aug.-20	Singapore	41.2	49.3	48.2	سنغافورة	أغسطس 2020
	Rotterdam	41.2	49.7	53.4	روتردام	
	Mediterranean	43.7	49.5	48.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	40.1	44.4	54.1	الخليج الامريكي	
Sep.-20	Singapore	38.7	44.1	47.3	سنغافورة	سبتمبر 2020
	Rotterdam	38.2	43.4	51.4	روتردام	
	Mediterranean	40.6	43.1	47.4	البحر المتوسط	
	US Gulf	36.0	40.9	52.1	الخليج الامريكي	

Source: OPEC - Monthly Oil Market Report

المصدر: تقرير أوبك الشهري ، أعداد مختلفة.

الجدول – 5 : اتجاهات أسعار شحن النفط الخام 2018 – 2020
Table - 5 : Spot Crude Tanker Freight Rates, 2018 - 2020
(Point on World Scale – نقطة على المقياس العالمي)

Direction / Period	البحر المتوسط/ البحر المتوسط *** Med/Med ***	الشرق الأوسط/ الغرب ** Middle East/West**	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه / الفترة
Average 2018	**115**	**25**	**57**	**متوسط عام 2018**
Average 2019	**117**	**35**	**66**	**متوسط عام 2019**
September 2019	110	30	62	سبتمبر 2019
October	176	83	135	أكتوبر
November	156	56	92	نوفمبر
December	199	63	113	ديسمبر
January 2020	151	53	93	يناير 2020
February	80	30	43	فبراير
March	142	100	127	مارس
April	156	103	156	أبريل
May	106	35	60	مايو
June	63	30	52	يونيو
July	63	25	40	يوليو
August	60	23	33	أغسطس
September	57	21	30	سبتمبر

* Vessels of 230 - 280 thousand dwt.
** Vessels of 270 - 285 thousand dwt.
*** Vessels of 80 - 85 thousand dwt.

* حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن
** حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن
*** حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن

Source: OPEC Monthly Oil Market Report various issues

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الجدول – 6 : اتجاهات أسعار شحن المنتجات النفطية، 2018 – 2020
Table - 6 : Product Tanker Spot Freight Rates, 2018 - 2020
(Point on World Scale – نقطة على المقياس العالمي)

Direction / Period	البحر المتوسط / شمال – غرب أوروبا * Med/N-WE *	البحر المتوسط / البحر المتوسط * Med/Med*	الشرق الاوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه / الفترة
Average 2018	**161**	**151**	**119**	**متوسط عام 2018**
Average 2019	**176**	**166**	**124**	**متوسط عام 2019**
September 2019	112	104	109	سبتمبر 2019
October	167	157	165	أكتوبر
November	235	225	148	نوفمبر
December	292	283	162	ديسمبر
January 2020	224	214	130	يناير 2020
February	195	185	100	فبراير
March	201	191	150	مارس
April	358	348	291	أبريل
May	186	177	252	مايو
June	124	114	82	يونيو
July	94	84	62	يوليو
Aug.	93	83	84	اغسطس
September	135	125	72	سبتمبر

* Vessels of 30 - 35 thousand dwt.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 30 الى 35 ألف طن ساكن

Source: OPEC Monthly Oil Market Report, various issues.

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الجدول – 7 : الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2018 – 2020
Table –7 : World Oil Demand 2018 – 2020
(Million b/d – مليون برميل/ اليوم)

	2020			2019					2018	
	الربع الثالث * Q-III	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	المعدل Average	الربع الرابع Q-IV	الربع الثالث Q-III	الربع الثاني Q-II	الربع الأول Q-I	المعدل Average	
Arab Countries	**7.1**	**6.3**	**7.1**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**6.9**	**الدول العربية**
OAPEC	6.0	5.3	6.0	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	5.9	الدول الأعضاء في أوابك
Other Arab	1.1	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	الدول العربية الأخرى
OECD	**43.3**	**37.6**	**45.4**	**47.9**	**48.3**	**48.5**	**47.2**	**47.7**	48.0	**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
Americas	23.9	20.0	24.3	25.6	26.0	26.0	25.3	25.1	25.6	الأمريكتين
Europe	12.9	11.0	13.4	14.3	14.3	14.8	14.3	14.1	14.3	أوروبا
Asia Pacific	6.5	6.5	7.8	8.0	8.1	7.7	7.6	8.5	8.1	أسيا الهادىء
Non-OECD	**47.7**	**45.0**	**47.3**	**51.8**	**52.5**	**52.0**	**51.4**	**51.0**	**50.8**	**خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
Middle East & other Asia	19.8	18.2	20.9	22.1	22.1	22.2	21.8	22.2	21.8	الشرق الاوسط ودول أسيوية أخري
Africa	4.0	3.8	4.4	4.4	4.5	4.4	4.4	4.5	4.3	افريقيا
Latin America	6.2	5.6	6.1	6.6	6.5	6.9	6.6	6.4	6.5	أمريكا اللاتينية
China	**13.0**	**12.9**	**10.7**	**13.1**	**13.5**	**13.0**	**13.2**	**12.6**	**12.7**	**الصين**
Eurasia	**4.9**	**4.6**	**5.2**	**5.6**	**5.9**	**5.7**	**5.4**	**5.5**	**5.5**	**أور وأسيا**
World	**91.0**	**82.6**	**92.7**	**99.7**	**100.8**	**100.5**	**98.6**	**98.8**	**98.8**	**العالم**

*** Estimates .**

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Indusrty Reports.

* أرقام تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية.

الجدول – 8: العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2018 – 2020

Table -8 : World Oil and NGL Supply, 2018-2020

(Million b/d – مليون برميل يوميا)

	2020			2019					2018	
	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني * Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	
Arab Countries	**23.6**	**24.9**	**27.2**	**27.8**	**28.0**	**27.6**	**27.8**	**28.0**	**28.7**	**الدول العربية**
OAPEC	22.5	23.8	25.9	26.5	26.7	26.3	26.5	26.7	27.4	الدول الأعضاء في أوابك
Other Arab	1.1	1.1	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	الدول العربية الأخرى
OPEC	**29.1**	**30.8**	**33.5**	**34.5**	**34.4**	**34.2**	**34.8**	**35.3**	**37.1**	**الأوبك**
Crude Oil	23.8	25.6	28.3	29.3	29.1	28.8	29.5	30.0	31.9	النفط الخام
NGLs +non conventional Oils	5.2	5.2	5.2	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	سوائل الغاز الطبيعي ونفوط غير تقليدية
OECD	**28.7**	**28.0**	**31.2**	**30.0**	**31.1**	**29.8**	**29.7**	**29.4**	**28.3**	**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
Americas	24.3	23.6	26.6	25.7	26.6	25.7	25.6	25.1	24.1	الأمريكتين
Europe	3.9	3.9	4.0	3.7	3.9	3.6	3.6	3.8	3.8	أوروبا
Asia Pacific	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5	0.5	0.4	أسيا الهادىء
Non-OECD	**32.8**	**32.9**	**35.4**	**34.9**	**35.4**	**35.0**	**34.7**	**35.0**	**34.1**	**خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
Middle East & Other Asia	6.4	6.4	6.6	6.7	6.7	6.6	6.8	6.8	6.8	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	افريقيا
Latin America	6.2	5.8	6.4	6.0	6.3	6.1	5.8	5.8	5.2	أمريكا اللاتينية
China	**4.2**	**4.2**	**4.2**	**4.0**	**4.0**	**4.1**	**4.1**	**4.1**	**4.0**	**الصين**
Eurasia	12.6	13.1	14.7	14.5	14.5	14.5	14.3	14.7	14.4	أور وأسيا
Processing Gains	2.2	1.9	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	**عوائد التكرير**
World	**90.6**	**91.6**	**100.1**	**99.4**	**100.8**	**99.0**	**99.2**	**99.7**	**99.7**	**العالم**

* أرقام تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الإدارة الاقتصادية، وتقارير الصناعة النفطية

* Estimates .

Sources: OAPEC -Economics Department and Oil Indusrty Reports.

الجدول – 9: المخزون النفطي العالمي، في نهاية شهر سبتمبر 2020
Table – 9 : Global Oil Inventories. September 2020
(مليون برميل في نهاية الشهر – Month – End in Million bbl)

	التغير عن سبتمبر 2019 Change from September 2019	سبتمبر 2019 Sep. 19	التغير عن اغسطس 2020 Change from Aug. 2020	أغسطس 2020 Aug. 20	سبتمبر 2020 Sep. 20	
Americas	**95**	**1558**	(32)	**1685**	**1653**	**الأمريكتين:**
Crude	57	579	(22)	658	636	نفط خام
Products	38	979	(10)	1027	1017	منتجات نفطية
Europe	**110**	**979**	4	**1085**	**1089**	**أوروبا :**
Crude	23	353	2	374	376	نفط خام
Products	87	626	2	711	713	منتجات نفطية
Asia Pacific	**25**	**399**	**0**	**424**	**424**	**آسيا الهادئ:**
Crude	16	143	(9)	168	159	نفط خام
Products	9	256	9	256	265	منتجات نفطية
OECD [1]	**230**	**2936**	(28)	**3194**	**3166**	**دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***
Crude	96	**1075**	(29)	**1200**	**1171**	نفط خام
Products	**134**	**1861**	**1**	**1994**	**1995**	منتجات نفطية
Non – OECD [1]	**551**	**2977**	**8**	**3520**	**3528**	**دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***
Oil at Sea	161	1159	(21)	1341	1320	نفط على متن الناقلات
World Commercial [1]	**781**	**5913**	(20)	**6714**	**6694**	**المخزون التجاري العالمي ***
Strategic Strategic	27	1827	(10)	1864	1854	المخزون الاستراتيجي
Total [2]	**969**	**8899**	(51)	**9919**	**9868**	**إجمالي المخزون العالمي****

1) Exculdes Oil at Sea.
2) Includes Oil at Sea and strategic reserves.

* لا يشمل النفط على متن الناقلات
** يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي

Sources: Oil Market Intelligence, December 2019 & October 2020

المصدر Oil Market Intelligence, December 2019 & October 2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إعـــــــلان

الجائـزة العلميـة

لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

لعام 2020

استمرارا لسياسة **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** في تشجيع البحث العلمي بتخصيص جائزتين تقديريتين كل سنتين، قيمة **الجائزة الأولى** سبعة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي ثلاثة وعشرون ألف دولار أمريكي)، وقيمة **الجائزة الثانية** خمسة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي ستة عشر ألف دولار أمريكي)، وبناء على قرار **المكتب التنفيذي** للمنظمة رقم 151/1 بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 فقد تقرر أن يكون مجال البحث العلمي للحصول على جائزة عام 2020 بعنوان:

البحوث البيئية ذات العلاقة بالبترول والطاقة

مجال البحث

يعتبر البعد البيئي من الأبعاد المهمة في نظام الطاقة العالمي، كما ترتبط الطاقة بالقضايا البيئية ارتباطا وثيقا، خاصة بعد توصل المجتمع الدولي إلى اتفاقية أممية تعني بالتغيرات المناخية. وتواجه صناعة البترول والطاقة في الوقت الحاضر تحديات عديدة من أبرزها تنامي الاهتمام العالمي بالمنظور البيئي، والتشدد في التشريعات البيئية، وما يترتب على ذلك من تأثير على صناعة الطاقة عموماً والصناعة البترولية خصوصاً، لذلك تتنوع الأبحاث في هذا المجال لتغطي مختلف مناحي الصناعة البترولية بدءاً من الاستكشاف والإنتاج، مرورا بعمليات النقل والتخزين، وصولا لعمليات التكرير والتوزيع والتسويق، علاوة على النظر في تأثير الطاقات الجديدة والمتجددة على البيئة. يمكن أن تتناول البحوث المقدمة واحدا أو أكثر من محاور المنظور البيئي لصناعة البترول والطاقة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **التأثيرات البيئية ودور التقنيات الحديثة في:**
   - عمليات التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي.
   - معالجة النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن الصناعات البترولية اللاحقة.
2. **تقييم الأثر البيئي لمنشآت صناعة البترول والطاقة وطرق المعالجة.**
3. **الانعكاسات الاقتصادية للتشريعات البيئية على صناعة البترول والطاقة.**
4. **الاشتراطات البيئية الجديدة، وأثرها على الأداء التشغيلي لوحدات الإنتاج، ومنها على سبيل المثال إنتاج الوقود الأنظف.**
5. **تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وتأثيراتها البيئية والانعكاسات المحتملة على مكانة النفط في مزيج الطاقة العالمي.**
6. **اتجاهات سياسات الطاقة في الدول المتقدمة، وآثار ضرائب الكربون وأسواقه بعد اتفاق باريس لتغير المناخ (COP21) عام 2015.**

شروط تقديم البحث

1. يجوز تقديم البحث من شخص أو أكثر ولا يشمل ذلك الأشخاص الاعتباريين.
2. يجب أن يكون البحث العلمي بحثا جديدا وغير مقتبس أو مكرر، وأن لا يكون قد نال جائزة من أية جهة عربية أو أجنبية في السابق.
3. يوافق صاحب البحث مسبقا على منح حقوق طبع ونشر بحثه للمنظمة في حالة فوزه بإحدى الجائزتين المذكورتين، مع احتفاظه بكامل حقوقه الأخرى في البحث بما في ذلك براءة الاختراع، ويكون له وحده حق التصرف بتلك الحقوق ولا تمارس المنظمة حقوقها بطبع البحث الفائز الا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إبلاغ الفائز بقرار اللجنة ضمانا لممارسة الفائز لحقوقه الأخرى. ويرفق مع بحثه تصريحا بذلك حسب النموذج المرفق.
4. يرفق المتقدم للجائزة مع بحثه تصريحا يؤكد فيه عدم الاقتباس، أو يشير إلى الفقرات المقتبسة جزئيا أو كليا - إن وجدت - مع ذكر المراجع المستخدمة بالتفصيل.
5. يتم تقديم أربع نسخ ورقية ونسخة الكترونية من البحث إلى الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية مع مرفق يتضمن نبذة عن مؤهلات معد أو/معدي البحث وخبرتهم المهنية.
6. تستلم البحوث المقدمة للمشاركة بالجائزة حتى **31 ديسمبر 2020** ولا يقبل بعد ذلك التاريخ أي بحث لغرض الجائزة.
7. تمنح الجوائز لأصحاب البحوث الفائزة من كافة الجنسيات التي يتم اختيارها من قبل لجنة التحكيم العلمية المتخصصة.
8. لا يجوز منح الجائزة لذات الباحث مرتين متتاليتين.
9. تهمل أية بحوث غير مستوفية للشروط المذكورة.

تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإبلاغ الفائزين وصرف قيمة الجوائز لهم، ويعلن رسميا عن البحوث الفائزة وأصحابها ضمن نتائج أعمال مجلس وزراء المنظمة خلال عام 2021.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للمنظمة على العنوان التالي:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

أمانة سر اللجنة التنظيمية للجائزة - المقر الدائم للمنظمات العربية

ص.ب 20501 الصفاة 13066 - دولة الكويت

هاتف: 24959763 (965+) - فاكس: 24959755 (965+)

البريد الإلكتروني: oapecaward2020@oapecorg.org

الموقع على الإنترنت: www.oapecorg.org

الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لعام 2020
في مجال

البحوث البيئية ذات العلاقة بالبترول والطاقة

(إقرار بالتنازل عن حق طبع ونشر بحث علمي)

أقر أنا الموقع أدناه

.....

بالتنازل لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عن حقوق الطبع والنشر للبحث العلمي المقدم من قبلي تحت عنوان:

.....

.....

.....

في حالة الفوز بإحدى جائزتي المنظمة لعام 2020، وما يترتب عن هذا التنازل للمنظمة من حقوق.

الاسم : .....

التوقيع : .....

التاريخ / /